

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤١ لسنة ١٩٨١

بتشكيل مجلس أعلى للموانئ

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ بتشكيل الوزارة وإعادة تنظيم
المناصب العليا في الدولة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

- يشكل مجلس أعلى للموانئ برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من :
- نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية .
 - نائب رئيس مجلس الوزراء للإنتاج ووزير البترول .
 - نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية .
 - وزير الدفاع والإنتاج الحربى .
 - وزير التعمير ووزير الدولة للإسكان واستصلاح الأراضى .
 - وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى .

- وزير الصناعة والثروة المعدنية
- وزير التموين والتجارة الداخلية .
- محافظى الإسكندرية وبورسعيد والسويس والبحر الأحمر .

(المادة الثانية)

- يختص المجلس الأعلى للموانى المشار إليه فى المادة الأولى من هذا القرار بما يأتى :
- الإشراف على تطوير الموانى المصرية وتدعيم إمكانياتها وقدرتها على استيعاب أكبر عدد ممكن من السفن .
 - العمل على زيادة الطاقة التخزينية داخل الموانى .
 - الإشراف على جدولة مواعيد وصول ومغادرة السفن ، وجدولة مواعيد وصول البضائع التى تستوردها مختلف الجهات بالجمهورية ، بما يكفل تنسيق مواعيد وصولها ويقضى على التكدس فى الموانى .

(المادة الثالثة)

- يعاون المجلس الأعلى للموانى جهاز فنى يتبع وزير النقل البحرى يقدم إلى المجلس تقارير دورية عن حالة الموانى ، والمقترحات اللازمة لمباشرة المجلس لاختصاصاته .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٤٠١ (٢٦ أبريل سنة ١٩٨١)

أنور السادات